

المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال
فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦)

د. إبراهيم محسن
الجامعة اللبنانية - الفرع الأول

المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال

فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٦)

إن أول ما يلفت نظر الباحث في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر هو تعدد قراءات هذا التاريخ، تعدد طوائفه وقواه السياسية، بشكل يؤدي إلى خلاف جذري في زاوية النظر التي تتم عبرها قراءة المنعطفات التاريخية الكبرى من قبل هذه الطائفة أو تلك، أو تقييم شخصيات لبنان التاريخية ودورها في تاريخ لبنان. إن هامش التناقض والتعارض كبير جداً بالنسبة لمرحلة الانتداب والاستقلال والجلء، هذا التناقض الذي يعود في أساسه إلى مرحلة تكوين دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

ففي عام ١٩٢٠، اختلّت المعادلة القديمة اختلالاً كبيراً. فمقابل السيطرة المارونية المطلقة في متصرفية "جبل لبنان" أحدث "لبنان الكبير" تطوراً ديموغرافياً غير صالح هذه السيطرة.

كما أن عام ١٩٢٠ هو بداية ربع قرن من الهيمنة الإمبريالية الفرنسية على لبنان، فرضت كيانه وحدوده، شكلاً من التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ما يزال يفعل فيه حتى الآن^(١): لقد تولد في هذه الفترة، الانشقاق السياسي اللبناني الكبير بين مؤيدي الوحدة السورية - العربية والرافضين بشئى الأشكال لكيان لبنان المستقل الدائم وهم من المسلمين بأغليبتهم، وبين المنادين بكيان لبناني مستقل، وهم الموارنة على الأغلب. هذان التياران ما زالا يلخصان تقريباً، مع العديد من المتغيرات والتفصيلات، الحياة السياسية اللبنانية الحالية^(٢). هذه التيارات السياسية اكتسبت عبر التطور التاريخي المزيد من خصائص التمايز السياسي بوجه خاص، عدا تمايزاتها الثقافية والاجتماعية، وسيبلغ تطورها ذروته في دائرة الكيان اللبناني الجديد، حيث تتحول هذه الطوائف إلى مؤسسات سياسية اجتماعية، ذات كيانات ذاتية مستقلة، يتيح نظام الطائفية السياسية لها أن تنمي مقومات تمايزها هذا إلى حد طبع الكيان وهو

العام، بطابع الخصوصية الطوائفية وهي جزئياته^(٣). فيخرج هذا التعبير القائل بأن لبنان هو اتحاد كونفدرالي بين الطوائف كتجسيد لهذا التطور^(٤).

كان المسيحيون، خاصة الموارنة وأحزابهم يعتبرون زوال الإمبراطورية التركية نهاية الهيمنة الإسلامية التي اعتبرتهم منذ قرون عدة، مواطنين "ذمين" (من أهل الذمة)، وهذا يعني تمتعهم بحقوق أقل من المسلمين. وبالنسبة إليهم أيضاً، كان الاحتلال الفرنسي وديمومته فرصة ذهبية للحصول على الاستقلال الذي يتكرس بقيام كيان وطني جغرافي، لا يشكل فيه المسلمون أكثرية. وهذا الكيان لا يمكن أن يتحقق إلا بإرادة دولة غربية مع ضمانته لوجوده واستمراره، وهذه الدولة المفضلة في رأيهم، تمثلت بالدولة الفرنسية^(٥).

أما المسلمون وأحزابهم وجمعياتهم، فكان موقفهم السلبي ينطلق من اعتبارات عقائدية واقتصادية - سياسية، تتراوح بين مفهوم الحكم في الإسلام. واعتبار قيام دولة "لبنان الكبير" رمز لاندحار الحركة القومية العربية أمام ضربات معول أوربة المسيحية، والرفض المطلق لهذا الاندحار كما أن للعلاقات الاقتصادية القوية والمميزة، بين المناطق والمدن المضمونة للكيان الجديد وبين الداخل السوري، أثرها في اتجاه أنظار ومشاعر سكانها نحو هذا الداخل العربي^(٦).

جذور الصراع الوحدوي الوطني. الكيان اللبناني:

من خلال رصد الاتجاهات السياسية في جبل لبنان والساحل خلال الفترة ما بين ١٩١٤-١٩١٨، نلاحظ تباعد الرؤيا السياسية بين الجبل بأكثرية المسيحية حينذاك والمارونية بشكل خاص، بين الساحل والأقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، بعلبك، البقاع) بأكثرية المسلمة. ويلاحظ أن هذا التباعد ساهمت فيه عوامل متعددة من دينية وسياسية وثقافية واقتصادية تراكت منذ عهد الحروب الصليبية، وقد رسخت الإرساليات الدينية ونظام الممل والامتيازات الأجنبية ذلك التباعد وعمقت الهوة حتى

إذا كان القرن التاسع عشر، استفادت الدولة الأوروبية من موقع "جبل لبنان" التاريخي الإستراتيجي، وكذلك تباعد الاتجاهات السياسية بين سكانه وسكان المناطق المجاورة لممارسة تأثيرها السياسي عن هذا الطريق على السلطنة العثمانية^(٧).

كذلك كانت الفترة الممتدة ما بين ١٩١٨-١٩٢٠ من أكثر المراحل بلورة لهذه الاتجاهات في جبل لبنان والأقضية الأربعة بعد قيام الحكم العربي في دمشق. وكان قدوم اللجنة الأمريكية للاستفتاء (كنج - كراين) ذروة التباين بين هذه الاتجاهات التي غدتها كل من بريطانية العظمى والدولة الفرنسية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن بريطانية وفرنسة كانتا قد حددتا مصير المشرق العربي بينهما منذ اتفاقية سايكس - بيكو - سazanوف، بحيث لم يستطع الحكم العربي أن يستمر طويلاً، لذلك سقطت حكومة فيصل أمام إصرار فرنسة على تدعيم نفوذها وسيطرتها على سورية بكاملها. وقد شكل انهيارها صدمة كبيرة للأكثرية المسلمة في الساحل والأقضية الأربعة، الأمر الذي جعلها تقف موقفاً "سلبياً" من النفوذ الفرنسي والكيان اللبناني الذي أعلنه الفرنسيون باسم "لبنان الكبير"^(٨).

وبعد هزيمة الحجاز الوحدوي في ميسلون، عمد الفرنسيون إلى تجزئة سورية حيث شهد ميلاد خمس دويلات جديدة هي: دمشق، حلب، اللاذقية، جبل الدروز، ودولة "لبنان الكبير". وقد وضعت هذه الدويلات تحت الانتداب الفرنسي الذي مارس فيها أساليب الشدة والعنف، ونظر إلى السكان نظرتهم إلى شعوب المستعمرات الأفريقية.

دولة "لبنان الكبير" التي ضمت، بالإضافة إلى متصرفية "جبل لبنان السهول الخصبة في البقاع وعمار ومناطق بعلبك وراشيا وحاصبيا ومرجعيون، وكذلك المدن الأربع بيروت وطرابلس وصيدا وصور. وقد بدت هذه العملية وكأنها انتصار لأفكار التيار القومي اللبناني.

بيد أن المصلحة الفرنسية العليا جعلت من دولة "لبنان الكبير" قاعدة متقدمة لنفوذها في كل المنطقة العربية، وهذه المصلحة إن كانت تفضل انفصال لبنان من الناحية السياسية عن باقي سورية، إلا أنها لم تكن تفضلها من الناحية الاقتصادية والإدارية والعسكرية^(٩).

وتعليقاً على تكبير "جبل لبنان"، وقيام الكيان الجديد أشار أحد تقارير وزارة الحرب الفرنسية إلى أهمية قيام الكيان اللبناني واعتبره تكريساً "لانتصار فرنسة السياسي والعسكري، وتأكيداً لسيطرتها على البلاد السورية، فدولة لبنان الكبير أكدت منذ نشأتها رضوخها للنفوذ الفرنسي^(١٠). ثم يضيف تقرير آخر للجنرال غورو نفسه فيقول: إن لبنان الكبير أضحى ملجأ، حيث وجد المسيحيون أنفسهم الأغلبية الساحقة. أما بالنسبة للمسلمين فقد أضحى جاهزاً بينهم وبين العالم العربي الذي تشدهم إليه روابط الدم والقربى والدين، إذ أصبح هؤلاء أمام طريق مسدود^(١١).

وكانت فرنسة، رغبة في ديمومة انتدابها، قد أسهمت في إيجاد الانقسام بين اللبنانيين وأثارت فيهم المشاعر الطائفية، وأبقت الوضع في لبنان حالة من التوتر الدائم وعدم الاستقرار. وتشير التقارير الدبلوماسية لبريطانية العظمى حول هذا الموضوع بالقول: "إن هذه الحدود الجديدة المصطنعة غير قابلة للاستمرارية وللحياة مهما بلغت أهمية المعطيات التاريخية والاقتصادية^(١٢).

وبينما أعرب المسلمون بأغليبتهم، عن تنكرهم لقيام الدولة الجديدة، وقابلوها بالسلبية ورفضوا التعاون مع سلطات الانتداب الفرنسي، فقد أعرب المسيحيون بأكثريتهم، لا سيما الموارد منهم، عن ولائهم المطلق لهذه الدولة. وهكذا ظهرت حالة من عدم الثقة بين المجموعتين الطائفتين اللتين تشكلان دولة "لبنان الكبير"^(١٣).

هذه الحالة الجديدة دفعت أبناء الطوائف المسيحية إلى التشبث بالضمانات والامتيازات المعطاة لهم من قبل الدولة الفرنسية، في حين كانت السلبية التي أظهرها أبناء مدن الساحل والأقضية الأربعة قد عادت عليهم بالغبن، وتضاءلت حصتهم في

الوظائف والحقوق مما جعلهم يشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وبرز رجحان كفة المسيحيين في المجالس التمثيلية، ومجلس الشيوخ، والوزارة والوظائف المختلفة في كافة مجالات الدولة الجديدة^(١٤).

وعندما فشلت جميع المحاولات السلمية التي بذلها المسلمون للحفاظ على حقوقهم المسلوبة، كان لا بد لهم من الاستجابة بشكل مباشر لحركات العصيان المسلحة التي انتشرت في عدة مناطق من الكيان اللبناني الجديد.

المواجهة المسلحة الأولى:

لم تكن الحركة الوحدوية الوطنية أقل حماساً من الشعب السوري بالتصدي للفرنسيين والموالين لهم من دعاة الانفصال اللبناني.

فقد ظهرت المقاومة المسلحة في عدة مناطق من "لبنان الكبير"، وأخذت تمارس أشكالاً من حرب الفرق المسلحة الوطنية التي انتشرت في الشمال والجنوب والبقاع والشوف. وكانت هذه الفرق المسلحة تلقى الدعم والمساندة من جانب الحكومة العربية في دمشق. وقد أوعز الفرنسيون إلى بعض المسيحيين بتشكيل فرق مسلحة مناوئة للوحدويين وقدموا لهم المال والسلاح.

ومن أبرز هذه الفرق المسلحة الوطنية، فرقة صادق حمزة، وأدهم خنجر، ومحمود الأحمد البزي، والأمير محمود الفاعور وغيرهم^(١٥).

ولما كان التيار القومي اللبناني، يلقى الدعم من قبل السلطات الفرنسية، كان التيار الوحدوي، يستند إلى الحكومة العربية في دمشق، ويلتقي مع الانتفاضات الوطنية التي قامت في أنحاء مختلفة من سورية، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى القضاء على العمق الوحدوي المتمثل بالحكم العربي بقيادة الملك فيصل. فكانت معركة ميسلون غير المتكافئة، والتي أتت نتائجها لتشكل انكساراً للتيار الوحدوي في سورية ولبنان، في الوقت الذي شكلت فيه انتصاراً للسلطات الفرنسية التي أخذت تمارس

سياسة الانتداب بما يعزز سيطرتها المطلقة في شتى مرافق الدولة الجديدة، وتعمل على تقديم حلفائها من التيار "القومي اللبناني" إلى الواجهة، وتعزز مكانتهم في مؤسسات الدولة الناشئة.

لقد أدرك الاستعمار الفرنسي، منذ البداية أن الضمانة الوحيدة لترسيخ قدمه الاستعمارية في سورية ولبنان، تستند إلى إبقاء التناقضات الطائفية والاجتماعية دائمة التوتر بين السكان، كما اعتقد الفرنسيون أن دوام انتدابهم يقوم على إضعاف لبنان الكبير من داخله، فالدولة الطائفية لا تقود إلى وحدة وطنية، لأن الشعور الطائفي هو بطبيعته شعور لا وطني^(١٦).

كان موقف الموارنة من الكيان الجديد موقف التأييد المطلق وأن شابه أحياناً بعض التذمر والاستياء من تصرفات الفرنسيين نتيجة الحكم المباشر. أما المسلمون بوجه عام، فقد رفضوا الانتداب والكيان الجديد معاً، وتجلّى هذا الرفض في البدء بمقاطعة الحصار الذي أعلنه الجنرال غورو عام ١٩٢٢^(١٧).

وقد تراجع البعض منهم عن مقاطعته بعد أن وافق الجنرال غورو نفسه على إزالة عبارة "أن حامل الهوية هو لبناني". كما تجلّى هذا الرفض أيضاً باغتيال أسعد بك خورشيد مدير الداخلية في بيروت جزاء لموالاته للسلطة الفرنسية^(١٨).

المواجهات السياسية:

✦ مؤتمرات الساحل الوحدوية:

بدأت مؤتمرات الساحل كرد جماهيري ضد الانتداب الفرنسي والكيان اللبناني الجديد، وانتهت برفع شعار المشاركة الطائفية في الحكم. وهذه المؤتمرات التي بدأت بشكل منظم منذ عام ١٩٢٣، ترتبط جذورها التاريخية بتبلور الفكرة القومية العربية في القرن التاسع عشر.

فقد كان المؤتمر السوري العام الذي عقد سنة ١٩١٩، وما أسفر عنه من قيام الحكم العربي الفيصلي في دمشق وتأليف حكومات عربية في مدن الساحل، المرتكز الأساسي للدعوة الوحودية في المناطق الملحقة "لبنان الصغير" والتي بدأت منذ عام ١٩٢٣ تعبر عن نفسها من خلال مؤتمرات تدعو لرفض الانتداب الفرنسي والكيان اللبناني بحدوده الحاضرة والالتحاق بالوحدة السورية^(١٩).

ففي أوائل تموز ١٩١٩، رفع أبناء الساحل (اللبناني والسوري) مذكرة إلى لجنة التحقيق الدولية (كنج - كراين) تضمنت المطالبة بالاستقلال التام لجميع المناطق السورية، والاحتجاج على كل معاهدة ترمي إلى تجزئة سورية أو وضعها تحت الانتداب الأوربي، كذلك أعلنت رفضها الادعاءات الفرنسية بشأن سورية والمزاعم الصهيونية بشأن فلسطين^(٢٠).

وفي الواقع أدرك الوحديون أهمية التفاعل الاقتصادي وضرورته بين لبنان وسورية، حيث أن المنافذ الاقتصادية الموحدة في حالة الانفصال تؤدي إلى شل عملية التكامل في الدورة الاقتصادية وبالتالي إلى موت لبنان اقتصادياً.

وفي ٧ آذار ١٩٢٠، عقد المؤتمر السوري اجتماعاً هاماً في دمشق ضم خمسة وثمانين مندوباً من كافة البلاد السورية، وكانت خلاصة المقررات على الوجه التالي:

- إعلان الاستقلال السياسي الكامل للبلاد السورية بما فيها فلسطين ولبنان.
- قيام حكومة ملكية دستورية، تعتمد اللامركزية في الإدارة وتحفظ حقوق الأقليات.
- رفض المزاعم الصهيونية غير المشروعة في أرض فلسطين^(٢١).

♣ المذكرات الوجدوية بداية مؤتمرات الساحل:

مع وصول الجنرال ويغان الذي عين خلفاً للمفوض السامي غورو، بدأ دعاة الوحدة مع سورية بالأعراب عن أمانيتهم بشأن الوحدة، فطبروا البرقيات والمذكرات التي تحمل عشرات التواقيع إلى باريس مطالبين بتحقيق تلك الأناني بالوحدة السورية^(٢٢) ويلاحظ من خلال مضمون هذه البرقيات والمذكرات التي انطلقت من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وغيرها، أنها متشابهة، وتدور مضامينها حول فكرة محورية واحدة، تتضمن المواقف التالية:

- رفض سكان هذه المناطق للكيان اللبناني الذي صنعه فرنسة.
- التأكيد على أن سكان هذه المناطق أرغموا قسراً على الانضمام إلى الكيان الجديد.
- التأكيد على عودتهم إلى سورية الأم، وقيام الوحدة السورية على قاعدة اللامركزية.
- وبدأت باكورة المؤتمرات الساحلية في ظل الانتداب عام ١٩٢٣ في مدينة بيروت حيث طالب المشاركون فيها من خلال الوثيقة التي قدمت إلى المفوض السامي الفرنسي. بالآتي:
- إن إلحاقهم بمتصرفية "جبل لبنان" حصل بدون استفتائهم، لذلك فهم يطالبون بالانضمام إلى الوحدة السورية.
- الإصرار على أن واردات المناطق الملحقة بالمتصرفية القديمة تعادل خمسة أضعاف واردات هذه المتصرفية وحدها.

• رفض الحجة القائلة بأن أهالي جبل لبنان بحاجة ماسة إلى منفذ لهم على البحر لأن الجبل المذكور لم يكن يوماً بدون ميناء، فهناك موانئ البترون وشكا وجبيل والدامور وغيرها^(٢٣).

• التأكد على أن المناطق الملحقة لم تكن تابعة للجبل في يوم من الأيام.

• المطالبة بعدم فصل مناطق الساحل عن الداخل السوري الذي يشكل العمق الحيوي لهذه المناطق^(٢٤). ويلاحظ، عدم مبالاة السلطات الفرنسية لهذه الدعوات، فهي هو روبير دوكية (سكرتير المفوضية العليا في بيروت) يرد على المذكرات والبرقيات الاجتماعية على مدخل الصرح البطريكسي في بكركي فيقول: "إن لبنان الكبير ثابتاً وسيظل ثابتاً إلى الأبد"^(٢٥).

♣ المواجهة السياسية الخارجية:

♦ المؤتمر السوري - الفلسطيني يقود المواجهة في الخارج:

لقد رافق الرفض للانتداب والكيان الجديد في الأراضي الملحقة بجبل لبنان زخماً قوياً كان يستمد من خلال الحكم العربي في دمشق، لا سيما بعد تشتت معظم المناضلين في صفوف التيار الوطني في البلاد العربية المجاورة بعد أن قبضت سلطات الاحتلال على زمام الأمور. ومن هنا يبرز دور الأحزاب في الخارج وخاصة حزب الاتحاد السوري في مصر الذي كان يرأسه ميشال لطف الله الذي دعا جميع الأحزاب السورية - اللبنانية لعقد مؤتمر في جنيف سمي بالمؤتمر السوري - الفلسطيني^(٢٦). وقد انتخب المؤتمر لجنة سميت باللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية تألفت من مندوب واحد عن كل حزب، وجعلت مركزها مصر، كما انتخبت اللجنة عنها وفداً دائماً في أوربة ومقره الدائم في جنيف، ومعلوم أن هذه اللجنة بقيت تمارس عملها باسم سورية كلها بحدودها الطبيعية حتى عام ١٩٣٦^(٢٧). ويجمع المؤرخون على أن هذه اللجنة كانت توالي الاحتجاجات وتذيع البيانات وتعلن للعالم أجمع ما يرتكبه الفرنسيون من أعمال وحشية وسوء معاملة بحق الشعب في سورية ولبنان.

وفي الواقع (لولا أن كانت تسمع الصوت السوري العربي يدوي في العالم الأوربي والشرقي، لما كان لسورية من نصير ولا معين ولا سميع)^(٢٨). وكذلك فإن تأثير اللجنة الكبير على الرأي العام في الخارج كان له صدى في الداخل أقوى وأفعّل، لا سيما في الأراضي الملحقة بجبل لبنان. ثم عقد مؤتمر ثان في ١٠ حزيران ١٩٢١ في مدينة جنيف وصدر بيان "باسم ممثلي الأحزاب والفرق السياسية في سورية ولبنان وفلسطين، الناطقين باسم هذه البلاد" وقد جاءت المقررات على الشكل التالي:

- الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.
- الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب وأن تتحد مع باقي الأقطار العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة.
- إعلان إلغاء الانتداب حالا.
- جلاء الجنود الفرنسيين والإنكليز عن سورية ولبنان وفلسطين.
- إلغاء تصريح بلفور المتعلق (بوطن قومي لليهود في فلسطين)^(٢٩).

١- المواجهة العسكرية الكبرى (ثورة ١٩٢٥-١٩٢٧):

لقد استمرت التشكيلات السياسية للتيار الوطني الوحدوي برفض سياسة الأمر الواقع الفرنسية، وأصرّت على المطالبة بتحقيق الوحدة السورية. ولم تقتصر طروحاتها بهذا الشأن على الوسائل السياسية فقط، بل اعتمدت أيضاً أسلوب المواجهة العسكرية الشاملة من خلال مشاركتها في الثورة السورية الكبرى وإعلان التأييد والمساندة لها.

لقد كانت الثورة السورية الكبرى ثورة قومية وطنية عامة، ارتفعت فوق النزعات الدينية والمذهبية الضيقة، ومعلوم أن الأحياء المسيحية التي تخطى عنها

الفرنسيون في دمشق، قد سلّمت من كل تعدٍ من جانب الثوار الذين أشرفوا على حمايتها وحافظوا على ممتلكات أهلها^(٣٠). وقد سبقت هذه الانتفاضة الكبرى عدة انتفاضات محلية مهدت الطريق للثورة الكبرى، نذكر منها على سبيل المثال انتفاضة الشيخ صالح العلي في جبال العلويين، وانتفاضة إبراهيم هنانو في الريف الحلبلي، وانتفاضة صادق حمزة وأدهم خنجر في جبل عامل في جنوب لبنان^(٣١). لقد انطلقت الثورة السورية الكبرى في جبل العرب، لكنها تجاوزت الخصوصية الجغرافية لتتحول إلى ثورة وطنية عارمة ما لبثت أن لاقت التأييد والدعم في سائر المناطق السورية - اللبنانية. أما بصدد الموقف اللبناني من تلك الثورة، فقد أخذ بعداً اجتماعياً سياسياً واضحاً. ففي حين انخرطت في صفوف الثورة أعداد كبيرة من اللبنانيين في البقاع وعكار والجنوب أي في المناطق ذات الطابع الزراعي الغالب، كانت القوى الوطنية الوحيدة في الساحل تقدم الدعم اللوجستي السياسي منه والمادي والمالي^(٣٢) والدليل على الأبعاد الاجتماعية للثورة، ما جرى بالنسبة للميليشيات المسيحية التي أنشأتها ومولتها فرنسا، والتي أرادت من خلالها تشويه معنى الثورة وربطها بصفة طائفية عنصرية، فهي لم تدم كثيراً بسبب ارتباطها المادي - الاقتصادي بالسياسة الفرنسية فقط. وهنا تبرز الأهمية الكبرى في هذا المجال إلى المؤتمر الذي عقد في ضهور الشوير عام ١٩٢٥، بحضور عدد من المسيحيين والدروز حيث اتفقوا على توسيع نطاق الثورة لتشمل الأراضي اللبنانية، وأظهروا أيضاً استعدادهم للتنسيق مع قادة الثورة في سورية^(٣٣).

وكانت فرق من الثوار في الأقضية الأربعة قد جندت في صفوف الثورة ودخلت حاصبيا باستقبال حاشد. وقد شكل قادة الثورة حكومة وطنية في حاصبيا وجوارها برئاسة نسيب غريل من أعيان المسيحيين وقرروا عدم التعرض لأحد من اللبنانيين، وأن ينحصر نشاطهم فقط في المناطق التي سلخت عن دمشق وضمت إلى دولة "لبنان الكبير"^(٣٤).

وتجدر الإشارة إلى أن القرى النائرة المساندة للثورة السورية الكبرى في لبنان، لم تقتصر على المجاهدين الدروز وحدهم، بل لعب فيها المجاهدون الشيعة في الجنوب والبقاع دوراً بطولياً رائعاً^(٣٥).

ففي البقاع، وخاصة في بعلبك، قام النائر توفيق هولو حيدر بتجنيد العديد من أهالي المنطقة وهاجم دار الحكومة وأحرقها. ثم وصل به الأمر إلى محطة اللبوة وأحرقها أيضاً مما ألقى الخوف والرعب في نفوس الفرنسيين^(٣٦).

وفي الشمال، اشتعلت جرود منطقة الضنة، وبلغت أبواب طرابلس، وبانت تهدد مواقع الفرنسيين الحساسة في لبنان، وعرضت قوافل إمدادهم وطرق مواصلاتهم للخطر البالغ^(٣٧).

أما المناطق الساحلية (بيروت - صيدا - صور....) فقد أظهر سكانها تأييدهم وحماستهم للثورة السورية، ولكنهم لم يستطيعوا المشاركة في أحداثها الميدانية، وذلك بسبب الإجراءات التي طبقتها السلطات الفرنسية، والأساليب الخبيثة التي اتبعتها، حيث عمدت إلى زيادة قواتها العسكرية في سورية ولبنان، ولجأت إلى منح القروض لمزارعي المناطق التي تعاطفت مع الثورة، كي تضمن سكوت هذه المناطق وحيادها، وبالتالي كي تتمكن من محاصرة الثورة في مناطق محدودة تمهيداً لتطويقها وإجهاضها^(٣٨).

وفي وادي الحرير ووادي القرن في الجنوب، وهما عقدتا المواصلات بين دمشق وبيروت، اشتهرت أكثر من فرقة مسلحة باسم قائدها: ملحم قاسم وفؤاد علامة^(٣٩).

وفي الشوف، أيضاً "ظهرت الفرق المسلحة في صيف ١٩٢٥ بصورة أقلقت رجال الفرنسيين وحسب تقارير المفوضية الفرنسية" فإنه نشبت خمس وثلاثين ثورة كان طعمها خمسة آلاف جندي فرنسي^(٤٠). على أن المسلمين لم يكونوا وحدهم في

هذا الموقف، فقد وجدوا بعض التأييد من الروم الأرثوذكس العلماني^(٤١)، طالما أن فرنسة، وحسب ما جاء على لسان المفوض السامي "جاءت لتحمي أصدقاءها الموارنة"^(٤٢).

٢- فترة الحكم المدني الدستوري (١٩٢٨-١٩٤٣):

✦ تثبيت الكيان السياسي - الجغرافي - الطائفي:

كان من نتائج الثورة السورية الكبرى، أن لجأت فرنسة إلى تعديل في أساليب عملها السياسي في الدويلات السورية ودولة "لبنان الكبير". وقد تمثل هذا التعديل بأعراب فرنسة عن استعدادها لإطلاق مرحلة جديدة من الديمقراطية، تستطع خلالها الفئات الفاعلة في الدويلات أن تحدد مواقفها بشأن وضع الأسس لدستور يتوافق مع تطلعاتها السياسية^(٤٣).

وكان المفوض السامي شكل لجنة لإعداد مسودة دستور من أعضاء المجلس التمثيلي، وقد باشرت أعمالها باستشارة رؤساء الطوائف الدينية وكبار الموظفين، وذلك بتوجيه أسئلة محددة إليهم تتعلق بالأسس المنوي اتباعها لتحضير الدستور^(٤٤).

ففي "لبنان الكبير" اتخذت مسألة إعداد الدستور اتجاهاً طائفيًا بحيث طالبت أكثرية العناصر المسيحية بتكريس استقلال لبنان سياسياً عن سورية مع الإبقاء على علاقات اقتصادية مشتركة معها. وقد عكس هذا المشروع مصالح البرجوازية المسيحية التي نشأت أساساً في جبل لبنان واستمرت تطالب بقيام دولة لبنان الكبير المستقلة عن الداخل السوري من أجل الاستئثار منفردة بحركة التجارة الناشطة عبر مرافئ المدن في بيروت وطرابلس وصيدا وصور. في حين برز، بالمقابل، مشروع آخر تبنته أكثرية إسلامية واضحة، قام على رفض المشاركة في إعداد الدستور اللبناني، على اعتبار أن قيام دستور للبنان المستقل عن الداخل السوري يشكل تكريساً لواقع انفصال لبنان عن عمقه الحيوي والاقتصادي، لذلك أصرت القوى الإسلامية،

ولدوافع تراثية واقتصادية على مطلب الوحدة السورية مؤيدة قيام علاقات لا مركزية بين لبنان من جهة وسائر دويلات سورية من جهة أخرى^(٤٤). ولما كان التكتيك الفرنسي يقضي بتكريس التجزئة السياسية والطائفية للبلاد السورية، فقد اتخذت الأكثرية الإسلامية في لبنان الكبير موقفا معارضا من الدستور اللبناني، الذي أعلن عمليا في ٢٣ أيار ١٩٢٦. والذي اعتبر بمثابة نموذج قابل للتعميم على الدويلات السورية المجاورة. لذلك التقت المعارضة الإسلامية اللبنانية مع المعارضة السورية التي خاضت بدورها معركة سياسية عنيفة مع سلطات الانتداب الفرنسي بشأن مسألة الدستور السوري^(٤٥).

لقد خاضت القوى الوطنية اللبنانية معركة مواجهة كبيرة، تمثلت بالتحدي الكبير لرفضها الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليها من قبل لجنة إعداد الدستور، وعبرت عن موقفها عبر بيانات الاحتجاج التي أصدرتها، والمؤتمرات التي عقدتها والتي كان أبرزها مؤتمر ١٩٢٨ الذي عقد في دمشق برئاسة عبد الحميد كرامي^(٤٦).

وقد أتى الرد الفرنسي على تحدي القوى الوطنية الوندوية بتعطيل عمل اللجنة التأسيسية السورية وحل مجلس النواب السوري، ومن ثم أصدر المفوض السامي الفرنسي عددا من الدساتير في ١٤ أيار ١٩٣٠، حيث قصت هذه الدساتير بتكريس واقع التجزئة السياسية بين الدويلات، بعد أن أضفت عليها طابعا دستوريا وقانونيا هذه المرة.

بيد أن هذه الدساتير، وإن هدفت إلى تكريس واقع التجزئة، فإنها بالمقابل، كانت أساسا في نشوء نتيجتين متلازمتين: الأولى: إطلاق مرحلة مهمة من العمل السياسي السلمي، أسهمت في إغناء التجربة السياسية للقوى والفاعليات السياسية المختلفة، والثانية: سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية في الداخل بدلا من الخارج، الأمر الذي جعل الحركة السياسية ذات فعالية وتأثير في أوساط الفئات المتقنة والشعبية على السواء. وقد كان لهذه الأحزاب وللبرامج التي طرحتها أثر هام على

مستقبل العلاقات اللبنانية- السورية لجهة وعي هذه العلاقات عبر توسيع دائرة الوعي السياسي وتنوع الاتجاهات الفكرية المختلفة^(٤٧).

٣- المواجهة السياسية السلمية (١٩٢٨-١٩٤٦):

في الواقع إن مرحلة جديدة أخذت تتبلور معالمها في ظل الحياة الدستورية الجديدة. وقد عبرت هذه الحالة عن نفسها بظهور عدد من الكتل والأحزاب السياسية، اعتمدت في تحقيق برامجها المطالبية وسائل العمل السياسي السلمي، عن طريق عقد المؤتمرات، وإصدار البيانات، ورفع مذكرات الاحتجاج، وقيام المظاهرات، والدعوة إلى إضرابات كبيرة شاركت فيها الفئات الشعبية بشكل كثيف^(٤٨). كما يمكن القول أيضاً أن العمل السياسي داخل سورية ولبنان كان نتيجة حتمية توجت فترة الكفاح المسلح والتي كانت الثورة السورية الكبرى خاتمة لها. فبعدها توقفت أعمال الثورة في الأشهر الأولى من عام ١٩٢٧، وتحولت المواجهة العسكرية ضد الانتداب الفرنسي من مراكز ثقلها في الجبال، إلى مواجهة سياسية عادت معها المدن الرئيسية في لبنان الكبير" وسورية إلى سابق عهدها في تزعم العمل السياسي وقيادته، فبرزت عدة تشكيلات سياسية جديدة من الكتل والأحزاب^(٤٩).

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور القيادي "للكتلة الوطنية السورية"، التي ضمت عناصر من سورية ولبنان على السواء واعتبرت أهم تشكيل سياسي ظهر على مسرح الحياة السياسية، ولعبت دوراً بارزاً في قيادة حركة النضال الوطني السياسي والاجتماعي إبان فترة الانتداب الفرنسي. وظلت تلعبه في المرحلة الاستقلالية اللاحقة^(٥٠).

وقد ضمت "الكتلة الوطنية" عناصر من مختلف المناطق السورية واللبنانية، وكانت تشكل أكبر تجمع سياسي، يمثل أوسع قاعدة شعبية وذا تأثير مباشر على مختلف الطبقات الشعبية.

٤. مؤتمرات الساحل الوندوية:

١- مؤتمر دمشق ١٩٢٨:

تميز مؤتمر الساحل لعام ١٩٢٨ عن المؤتمرات التي سبقته أنه المؤتمر الأول الذي ضم ممثلين عن مختلف أنحاء الساحل السوري الواقع تحت الانتداب الفرنسي بالإضافة إلى الأقضية الأربعة، في حين كانت المؤتمرات السابقة مؤتمرات محلية ضيقة. ويلاحظ أنه لأول مرة يشترك في مؤتمر ساحلي يدعو للوحدة السورية ممثلون عن الطوائف المسيحية. ولم تقتصر لا طائفة المؤتمر على أسماء المؤتمرين فحسب، بل يؤكد البيان الختامي الصادر عنهم على اعتبار القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام دون أي تفريق بين الأديان والمذاهب" كذلك يعتبر مؤتمر ١٩٢٨ الوحيد منذ تجزئة سورية إلى دويلات عام ١٩٢٠ الذي يعقد في دمشق ويضم ممثلين عن الساحل والأقضية الأربعة^(٥١). ويظهر بوضوح دور "الكتلة الوطنية" السورية في انعقاد هذا المؤتمر الذي جاء ليؤكد وحدة العمل السياسي في سورية ولبنان، ويبرز واضحاً الدور المميز لرياض الصلح الذي كان أحد أبرز أركان هذه الكتلة، والذي تمتع بتحية خاصة من المؤتمرين. ومن أبرز مقررات المؤتمر ما يلي:

- "يؤكد المؤتمر ميثاق البلاد القومي ويطلب إلى الجمعية التأسيسية (السورية) تحقيق وحدة البلاد السورية..... ووضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سورية المؤلفة من البلاد المذكورة (بما فيها المناطق التي ضمت إلى لبنان القديم من سورية) هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة.

- إرسال تحية خالصة إلى الجمعية التأسيسية وتأييد الكتلة الوطنية العاملة على تحقيق الميثاق القومي^(٥٢). إلا أن تبني الكتلة الوطنية لمطالب المؤتمرين وإن بدا في المرحلة الأولى انتصاراً لها وشكل ورقة ضغط على سلطات الانتداب،

فإنه يشكل مع مرور الوقت عامل ضغط عليها مما يفقدها طابعها الوحدوي تدريجياً.

٢- مؤتمر بيروت ١٩٣٣:

عقد مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٣ في بيروت وسط أجواء الانقسام الطائفي الذي بلغ ذروته بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ وأثر وصول مفوض سامي جديد يحمل مشروع معاهدة لحل المسألة السورية، يبقى الساحل "اللبناني" والأقضية الأربعة خارج نطاق الوحدة، فجاء المؤتمر بأعضائه وبجانب كبير من مقرراته طائفيًا يعبر عن رأي الأكثرية الساحقة من أبناء البلاد التي ضمت إلى لبنان المتصرفية، الذين "يتألمون في شعورهم الوطني والديني وفي حياتهم الاقتصادية" كما ورد في المذكرة المرفوعة من المؤتمرين إلى المفوض السامي. فكان بالقياس إلى مؤتمر ١٩٢٨ مؤتمراً طائفيًا أكثر منه قومياً شاملاً. كذلك لم تمثل في المؤتمر الأقضية الأربعة التي سلخت عن سورية وضمت إلى لبنان الكبير، بحيث غدا مؤتمراً ساحلياً لبنانياً إسلامياً شعار الوحدة السورية وهدفه الحقيقي إزالة الغبن اللاحق بالمسلمين على صعيد "المناصب العالية"، وهذا يشكل بالتالي اعترافاً ضمنيًا بالكيان اللبناني^(٥٣). وأخيراً وبعد استعراض الشكاوي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطالب المؤتمر بتنفيذ المطالب الثلاثة التالية:

- وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً وتديرها على رغبات أهل البلاد.
- تسليم إدارة الجمارك العامة إلى هذه الحكومة الوطنية.
- السماح للمبعدين السياسيين بالعودة إلى بلادهم للاشتراك بمقدراتها اشتراكاً فعلياً^(٥٤).

♣ مواجهة الأزمات الاقتصادية – الاجتماعية والطائفية.

إن هيمنة سلطات الانتداب على المؤسسات والحياة الدستورية أوجدت معارضة دستورية لهذه السلطات أخذت تفصح تجاوزاتها، لا سيما وأن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت عام ١٩٢٩ قد تركت آثارها على لبنان فتعطلت المصانع عن العمل وتكاثرت الإفلاسات^(٥٥). فتطلعت البرجوازية الصناعية اللبنانية إلى البرجوازية السورية، وتمثل ذلك في المؤتمر الصناعي الاقتصادي لعام ١٩٢٩ حيث شاركت الرساميل الصناعية اللبنانية والسورية في دعم معركة الاستقلال ضد الانتداب والدعوة إلى ترحيل الفرنسيين^(٥٦). كما تميزت هذه المرحلة بانتشار الفساد والرشوة مما كان يفسح في المجال للتلاقي بين أبناء البلاد حول المطالب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

لكن هيمنة الانتداب على شؤون البلاد العامة وتنظيمات حكومة إميل إدة (١٩٢٩-١٩٣٠) وما تركه إحصاء عام ١٩٣٢ من رد فعل طائفي، ورفض فرنسة وصول شخصية إسلامية إلى رئاسة الجمهورية، وغيرها من الإشكاليات أخرجت مثل هذا التلاقي مدة اثنتي عشرة سنة.

أ – تدابير حكومة إميل إدة تتحدى المسلمين:

ومن أبرز هذه التدابير تلك التي قضت بإلغاء المدارس الحكومية المجانية وفصل المحاكم الروحية عن المحاكم الشرعية. وواضح أن هذه التدابير أصابت الجماهير الإسلامية والمسيحية الفقيرة ولكن بنسب متفاوتة بينهما، وذلك يعود لتغلغل البعثات الأجنبية، وخاصة الفرنسية منها، التي لم تكن بعيدة عن هذه التدابير، في الأوساط المسيحية^(٥٧). وقد توج، إميل إدة تدابير العنصرية ضد المسلمين ومؤسساتهم بإطلاقه مقولته الشهيرة، "إذا لم يعجبهم ذلك (أي المسلمون) فليرحلوا إلى مكة"^(٥٨).

ب - إحصاء عام ١٩٣٢ يعيد التوازن الديموغرافي المسيحي - الإسلامي:

كان من نتيجة إحصاء أكثرية المسلمين عن الاشتراك في إحصاء ١٩٢٢ أن استأثر المسيحيون بمعظم الوظائف في الدولة، الأمر الذي ولد الشعور بالغبن والحرمان الذي أصبح منذ ذلك الحين صفة ملازمة للتحرك الإسلامي^(٥٩). وفي عام ١٩٣٢ جرى إحصاء جديد، أُقبل عليه المسلمون بكثافة فجاءت نتيجته مخيبة لآمال الفرنسيين والموارنة، إذ تبين أن عدد المسلمين يقارب نحو نصف سكان الجمهورية اللبنانية (المسيحيون ٣٩٦,٩٤٦ - والمسلمون ٣٨٦,٤٦٩)، (٦٠) فتعززت مطالبة المسلمين بحصة أكبر في وظائف الدولة ومؤسساتها العامة. "فانبرى بعض المفكرين اللبنانيين المسيحيين (الموارنة) يقترحون حلاً لهذه المشكلة المستعصية بإعادة مناطق طرابلس والأقضية الأربعة في البقاع ولبنان الجنوبي إلى سورية وهي مناطق ذات هيمنة إسلامية واضحة. وعبر هذه الطريق يرون أن الهيمنة المسيحية في المناطق الباقية تصبح مؤكدة. "غير أن هذا الاقتراح رفض من قبل السلطات الفرنسية خوفاً من أن تفتح شهية السوريين للمطالبة بإرجاع لبنان إلى حدوده المتصرفية وفي إطار الوحدة السورية من قبل الحزب"^(٦١).

وهكذا يتضح من نتيجة إحصاء عام ١٩٣٢ ومن تقرير المفوض السامي إن مشكلة المناطق الملحقة بلبنان لم تكن قد حسمت لغاية عام ١٩٣٣. وقد جاء الإحصاء ليعطيها بعداً طائفيًا واضحاً باعتبارها ذات أكثرية إسلامية. وقد انعكس ذلك على طبيعة الصراع الحدودي - القومي اللبناني.

ج - رئاسة الجمهورية للمسيحيين فقط:

كان من النتائج المباشرة لإحصاء عام ١٩٣٢ أن تولد لدى بعض زعماء المسلمين الطموح لمنصب رئاسة الجمهورية على طريقة المناوبة. ويبدو أن الشيخ محمد الجسر (رئيس مجلس النواب) وجد في نفسه الكفاءة لهذا المنصب فترشح لمنصب الرئاسة الأولى، ولقي دعماً كاملاً من كتلة الرئيس السابق إميل إدة، وحسب

ظنه بأنه لا يوجد مانع دستوري يحول دون ذلك^(٦٢). وقد اصطدم وصوله لمنصب رئاسة الجمهورية بالمصالح الفرنسية قبل كل شيء "لأن نجاحه سيضع الانتداب في موقف حرج لأن النفوذ الفرنسي يرتكز أساساً على المسيحيين اللبنانيين" أعواننا التقليديين^(٦٣). وحسب تقرير دبلوماسي آخر، فإن "تجاح الشيخ محمد الجسر لن يلبث أن يلهب شعور الوطنيين السوريين ويزيد من حماسهم ضدنا، كما أن وصول الشيخ محمد إلى الرئاسة سيؤلب المسيحيين اللبنانيين ضدنا أيضاً بالرغم من أنهم يتحملون تبعات الهزيمة الناتجة عن انقسامهم"^(٦٤). ومن المفارقات التي يجب الوقوف عندها، ظاهرة انضمام الوجوديين إلى رفض الفرنسيين في منع وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية، وذلك بحجة "أن مثل هذا الانتخاب سيعيق مطالبة الوجوديين السوريين بضم طرابلس والأقضية اللبنانية الأخرى إلى سورية..^(٦٥)". وقد انتهت المواجهة السياسية بقيام فرنسا بتعطيل الدستور بتاريخ ٨ أيار ١٩٣٢.

♣ المعاهدة الفرنسية - السورية بداية التراجع عن مطالب الوحدة:

في بداية الثلاثينات طرأت على الساحة اللبنانية تطورات سريعة من شأنها أن تقرب بين أبناء البلاد وتعيد النظر بمفهوم الوطنية اللبنانية المعتمدة على حماية فرنسا والوطنية الوجودية السورية. على أثر هذه التطورات وبمناسبة تأليف وفد سوري لمفاوضة الحكومة الفرنسية في مصير البلاد السورية عقد مؤتمر الساحل لعام ١٩٣٦ الذي شكل قفزة نوعية عن المؤتمرات السابقة.

♣ مؤتمر الساحل ١٩٣٦ (يكسر الاعتراف بلبنان الكبير):

إن السبب المباشر لانعقاد مؤتمر الساحل في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٦ في مدينة بيروت، يعود إلى تشكيل الوفد السوري المتوجه إلى فرنسا لمفاوضة الحكومة الفرنسية. ولما كان المفوض السامي الفرنسي سيشارك في المفاوضات، فقد وضع رئيس المؤتمر مع بعض الأعضاء مشروع مذكرة لرفعها إليه بمناسبة سفره، طالباً من المؤتمرين إقرارها.

وجاء في تلك المقررات: "أن المسلمين الذين يشكلون أغلبية سكان الجمهورية اللبنانية ما فتئوا منذ بداية الانتداب الفرنسي يؤكدون تمسكهم بالوحدة السورية، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاقتصادي.... إن هؤلاء المسلمين إلى جانب الفئات الأخرى من اللبنانيين يطالبون اليوم بالسيادة الوطنية وبالاستقلال الكامل للبنان كما يتشبثون بالوحدة السورية"^(٦٦).

يبدو أن الكتلة الوطنية قد تبنت فكرة الكيان اللبناني المستقل ولم تعد بحاجة إلى لعب ورقة الودحيين اللبنانيين، بعد أن وقف البطريرك عريضة معارضاً الوجود الفرنسي ومطالباً بالاستقلال التام. وفي التاسع من أيلول ١٩٣٦، نشرت المعاهدة الفرنسية - السورية التي لم تشر إلى أي جزء من الأفضية الأربعة والساحل، لقد صدمت "الكتلة الوطنية السورية" الشعور الودحي في الأراضي الملحقة بلبنان. وعلى إثر توقيع المعاهدة اللبنانية - الفرنسية، قامت عدة تظاهرات احتجاج اتسمت بالطابع الطائفي، وقمع رجال السلطة مظاهرات المحتجين، فوقع العشرات من القتلى والجرحى في بيروت وطرابلس وصيدا والنبطية، وبنت جبيل وغيرها من المناطق. إثر ذلك تدخلت الكتلة الوطنية السورية لتهدئة الأوضاع فأوفدت جميل مردم وإحسان الجابري إلى لبنان يرافقهما رياض الصلح، فتوقفت الإضرابات وأعمال الشغب والاحتجاجات نزولاً عند رغبة الوفد السوري. لقد ساهمت سياسة الكتلة الوطنية السورية الجديدة في تدعيم وتكريس الكيان اللبناني، فخفضت أصوات المطالبين بالوحدة منذ نهاية عام ١٩٣٦ وارتفع شعار المشاركة في الحكم كعنوان رئيسي للمطالب الإسلامية منذ ذلك التاريخ مقترناً بالتأكيد على عروبة لبنان^(٦٧).

✱ بلورة التيار الوطني المعتدل الذي مهد لمعركتي الاستقلال والجلاء:

من الانقسام الطائفي إلى التوحيد الوطني:

إلى جانب التيارين السائدين "الكيان اللبناني" و "السوري - العربي" كان تيار ثالث يواصل تقدمه، هذا التيار لم يكن منفصلاً كل الانفصال عن تيار الاعتدال وتيار

الوطنية الموجودين ضمن الانقسام الطائفي الكبير، كما أنه لم يكن تياراً متماسك الأطراف أو واضح المعالم والأهداف، غير أنه كان يفرز من وقت لآخر مواقف وطنية يرتاح لها الرأي العام. إن أهم العناصر التي ساهمت، بدون أن تلتقي أو تتعاون في خلق التيار الوطني الثالث هي:

١- الساسة المسيحيون الذين كانوا قد عارضوا الانتداب باكراً، أمثال ميشال زكور ويوسف السودا وغيرهم.....

٢- الأحزاب والحركات السياسية غير الطائفية كالحزب الديمقراطي، وحزب المحافظين، وحزب الاستقلال الجمهوري.

٣- الساسة المسلمون المعتدلون.

٤- الأحزاب الإيديولوجية والحركات النقابية، كالحزب الشيوعي، والحزب القومي السوري، وعصبة العمل القومي، والنداء القومي وغيره....

٥- الصحافة الوطنية المستقلة التي لعبت دوراً بارزاً في بلورة المواقف السياسية الاستقلالية الوطنية المتجاوزة للطائفية (النهار والحياة وغيرها...).

٦- الطوائف الأقليات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الإيديولوجية، لم تلعب، في ذلك الوقت، دوراً رئيسياً ولكنها مارست نوعاً من الضغط غير المباشر على الكوادر السياسية التقليدية المنضوية تحت لوائي الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، ودفعتهم إلى تبني المواقف الخارجة عن إطار المصالح الطائفية والإقليمية، والهادفة إلى ما هو أبعد من الحزبية الضيقة. كما أن عدداً كبيراً من السياسيين الروم الأرثوذكس لم يكتفوا معارضتهم للانتداب وطلب الاستقلال، وانفتاحهم على المحيط العربي، كذلك فإن الوجهاء الروم الكاثوليك كانت مواقفهم أقل اندفاعاً في تأييد الانتداب^(١٨).

٥- ملاسبات معركة ولادة الاستقلال عام ١٩٤٣.

لقد خلق لقاء التيارات السياسية الثلاثة: الكياني، العربي، والمعتدل في أواخر الثلاثينات، جواً من التملل الاقتصادي محملاً الانتداب الفرنسي مسؤولية الأزمات الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. وهكذا التقى على صعيد النضال الاجتماعي المطالبين أولئك الذين كانت الإيديولوجية القومية والدينية قد فرقت بينهم.

إضافة إلى ذلك فإن تحالف الكتلة الدستورية في لبنان مع الكتلة الوطنية في سورية، كان له الأثر الحاسم في توجيه معركة الاستقلال نحو وجهتها الصحيحة. وقد تجاوز هذا التحالف الحاجز الطائفي بنجاح، إذ استطاع ضم البطريركية صاحبة المرجعية السياسية إلى صفوفه وبرنامجه التحرري الاستقلالي^(١٩).

وهكذا يمكن تلخيص مسار الحركة الاستقلالية قبيل الحرب العالمية الثانية بالنقاط التالية:

أ - "بلورة القضية الوطنية اللبنانية نظرياً برفض الحماية الاستعمارية للأقليات الطائفية، والعمل على ترسيخ عروبة كافة الأراضي والطوائف اللبنانية.

ب - تخطي المنطلقات الوجودية السابقة وتصحيح مسارها باتجاه الاستقلال الكامل ووحدة أراضي لبنان ضمن حدود ١٩٢٠.

ج - ربط حركة التحرر الوطني للشعب اللبناني بحركة التحرر الوطني للشعب السوري. وهذا ما أعطى للاستقلاليين اللبنانيين دعم الشعوب العربية الذي محضوه للشعب السوري منذ معركة ميسلون الشهيرة.

د - إضعاف التيار الطائفي المسيحي المنادي ببقاء الانتداب كضمانة للمسيحيين في المنطقة، وتعزيز الدعوة إلى استقلال لبنان الكبير دون انتداب أو حماية ضمن محيطه العربي.

وهكذا وجد اللبنانيون بأكثريةهم الساحقة، ملتقين في تيار وطني واحد دفع بهم نحو الاستقلال التام. ووفق بينهم في نظرهم إلى المصير الوطني في إطار صيغة جديدة هي "الميثاق الوطني" الشهير عام ١٩٤٣ (٧٠).

تطور معركة الجلاء ومواقف الأحزاب اللبنانية:

اتسمت سنوات (١٩٤٣-١٩٤٦) بأهمية وطنية كبرى، إذ تسجل وقائع مرحلة من أهم المراحل التي خاض فيها لبنان صراعا مريرا، من أجل تثبيت سيادته واستقلاله والتخلص من الجيوش الأجنبية الرابضة فوق أراضيه. لقد خاض الشعب اللبناني معركة الاستقلال والسيادة الوطنية عام ١٩٤٣ تحت شعارين أساسيين: إما الاستقلال وإما بقاء الانتداب في إطار معاهدة فرنسية - لبنانية. وكان لشعارات الاستقلال التام الناجز والسيادة الوطنية المطلقة، والتعاون مع الدول العربية التي رفعتها المعارضة السياسية والحزبية آنذاك الفضل الأول في فوز الغالبية الاستقلالية في انتخابات عام ١٩٤٣، وشكلت نتائج هذه الانتخابات القاعدة الأساسية لانطلاقة الغالبية الساحقة من التيارات والأحزاب اللبنانية نحو معركة طلب الجلاء الفرنسي وتحقيق السيادة الوطنية. ومعلوم أن المفوضية الفرنسية العليا كانت غير راغبة إطلاقا في إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال، بل جل ما تسمح به هو إبدال الانتداب بمعاهدة تستوفي بنود اتفاقية ١٩٣٦. وفجأة ظهر الاتفاق الفرنسي - البريطاني الواقع في ١٣ كانون الأول عام ١٩٤٥، الذي شكل في الواقع محاولة فرنسية - بريطانية جديدة لاقتسام مناطق النفوذ في سورية ولبنان بطريقة ودية اتقاء للخطرين الأمريكي والسوفياتي الزاحفين بقوة نحو المنطقة (٧١). ولكن هذا الاتفاق الاستعماري لم يصب النجاح بفعل الإرادة الشعبية في سورية ولبنان ومواقف الدعم والتضامن من الدول العربية والعالمية. وفي إطار الهيجان الشعبي العارم ضد الاتفاق الفرنسي - البريطاني. رفعت القضية السورية - اللبنانية إلى مجلس الأمن في شباط ١٩٤٦. وبعد مناورات سياسية صعبة فرنسية - إنكليزية، وبضغط أمريكي - سوفياتي، أعلنت فرنسا وإنكلترا التزامهما بتنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بجلاء جيوشهما من المنطقة (٧٢).

حيث بدأت المفاوضات في آذار ١٩٤٦ لتنتهي بخروج آخر جندي فرنسي في ٣١ كانون أول عام ١٩٤٦، لقد رافق معركة جلاء القوات الأجنبية عن لبنان بعض التحركات الطائفية غابتها الإبقاء على الانتداب. ومعلوم أن الغالبية الساحقة من الأحزاب اللبنانية الطائفية والعقائدية والتي كانت بمبادئها متناقضة فيما بينها، استطاعت أن توحد جهودها في سبيل إجلاء كافة القوى الأجنبية عن الأراضي اللبنانية (الحزب القومي السوري - شيوعي، نداء القومي، عصبة العمل القومي، النجادة، الكتائب وغيرها...) ولم يشذ عن قاعدة التيار الوطني الاستقلالي سوى الكتلة الوطنية بزعامة إميل إدة وبعض الأحزاب المسيحية الصغيرة، أمثال "الحزب الاشتراكي المسيحي" برئاسة الياس حروفش صاحب جريدة "الحديث". هذا التيار الانتدابي الضعيف لم يترك مناسبة إلا وحاول فيها إظهار عدائه الشديد للبنان الاستقلال والسيادة الوطنية وإعلان تمسكه بالحماية الأجنبية. مما دفع برئيس منظمة الكتائب اللبنانية بيار الجميل إلى المطالبة "بأن يعمل العقلاء والمخلصون، وفي المقدمة، أفراد كان من المفروض فيهم إلا يشغلوا بما يشغلون به. وعلى تجنب الأمة مساوئ الانقسام والتناحور والبغضاء، وأن يعتمدوا إلى ذلك سبيل الوطنية المؤلفة، لا طريق الطائفية المفرقة^(٧٣).

ويذكر أن البلاد شهدت في هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا النضالي التحرري تأليف المجالس والأحزاب الطائفية. ففي آذار ١٩٤٦ عقدت الهيئة الإسلامية اجتماعاً ضم ممثلين عن جميع المذاهب الإسلامية، انبثق عنه ولادة "المجلس الأعلى" الذي طالب بالمحافظة على استقلال لبنان وسيادته ضمن نطاق جامعة الدول العربية^(٧٤).

وقد واجه هذا الحدث ردود فعل عنيفة في الأوساط المسيحية المتطرفة، فصرح المطران أغناطيوس مبارك قائلاً: "إن المسلمين ينظمون حركة إسلامية يعتبرها المسيحيون خطراً على كيانهم وخطراً على استقلال لبنان، فمن الطبيعي أن يطالب المسيحيون بأن تحميهم دولة أجنبية وأن يعارضوا في الجلاء معارضة شديدة ودعا إلى تنظيم تكتل مسيحي لمواجهة "المجلس الإسلامي الأعلى"^(٧٥).

أمام هذا الانقسام الطائفي، كان لا بد من أن تنبيري الأحزاب والجمعيات العلمانية لمهاجمة تلك الاتجاهات الطائفية الإسلامية والمسيحية على السواء، وطالبت بترسيخ الوحدة الوطنية وتوحيد الرؤيا تجاه السيادة الوطنية والاستقلال الناجز والجلاء. وتوجت هذه الأحزاب تحركها في آذار ١٩٤٦ بالدعوة لعقد مؤتمر وطني لبناني. "الذي استنكر حركة التكتل الطائفي في البلاد، ثم قدمت مذكرة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية طالبت فيها بضرب الذين يتخذون من الطائفية والتظاهر بالمحافظة على حقوق الطوائف وسيلة لبلوغ مآربهم"^(٧٦). وفي نهاية المخاض، تحقق الجلاء، وتجسدت السيادة المطلقة بخروج آخر جندي فرنسي من الأراضي اللبنانية في ٣١ كانون الأول عام ١٩٤٦، ويعود الفضل في ذلك إلى تماسك الجبهة الداخلية وتكاتف اللبنانيين على اختلاف طوائفهم وأحزابهم، ولم تستطع فرنسة اختراق هذه الجبهة بشكل مؤثر. كذلك كان الموقف السوري شديد الارتباط بالموقف اللبناني، ولا شك في أن ثبات كلا الموقفين والتنسيق التام بينهما أمن رحيل الجيوش الأجنبية عن البلدين (وكان التاريخ يعيد نفسه تلازم المسارين) (الرئيس الأسد). ولا ننسى أخيراً الدعم العربي الذي تجلّى أساساً بالموقفين المصري والعراقي، وكذلك الدعم الخارجي المتمثل بالرفض الأمريكي والسوفياتي للوجود العسكري الفرنسي والبريطاني في المنطقة.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- راجع تقي الدين سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠-١٩٧٠، مقدمات الحرب الأهلية، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧، الطبعة الأولى، ص ١٠٠.
- ٢- المرجع السابق ص ١٠.
- ٣- المرجع السابق ص ١٥.
- ٤- المرجع السابق ص ١٥.
- ٥- راجع بالتفصيل مذكرة البطريق حويك، حيث يشير في جزء منها إلى قبول مبدأ الانتداب مشدداً على أن تكون الدولة المنتدبة هي فرنسا، راجع: Les revendications du Liban: Memoire de la délégation Libanaise à la conférence de la paix, le président de la délégation libanaise, Elias Pierre HOWEYK Paris 25 Octobre 1919.
- ٦- راجع: Attyah, NAJLLA: The attitude of-the Lebanese Sunnis towards the State of. Lebanon, P.80.
- ٧- راجع: مراد، سعيد: الحركة الوحدوية في لبنان من خلال مؤتمرات الساحل، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٧٩، ص ٦٦.
- ٨- المرجع السابق: ص ٦٧.
- ٩- راجع: مراد، محمد: التوجهات السياسية في برامج التيارين الوحدوي والاتفصالي في لبنان ١٩١٨-١٩٢٦، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص ١٦٨.
- ١٠- راجع: أرشيف وزارة الحربية الفرنسية في قصر (Vincennes).

Ministère de Guerre, série Liban, Vol 6N – 194 (Clémenceau) 21 Sept, 1920.P.10.

11- Ministère des Affaires Etrangères, Syrie – Liban ,1918-1929, Volume 31.PP. 38-45.

12- F.O. Liban, série 1941, Volume 27367, P.15.

١٣- راجع: مراد، محمد: التوجهات السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٩.

١٤- نفس المرجع، ص ١٦٩.

١٥- راجع، قاسمية ، خيرية: الحكومة العربية، في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص ١٥٢.

١٦- ضاهر، مسعود: عثرات منهج التحليل الجغرافي في فهم تاريخ لبنان، الطريق، العدد الثالث ك ١، ١٩٨٢، ص ١٣٨.

١٧- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت ص ٢٠٥.

١٨- بيهم، محمد جميل: قوافل العروبة ومواكبها، بيروت، ص ٩٦-٩٧.

١٩- مراد، سعيد : الحركة الوحدوية في لبنان، مرجع سابق، ص ٥٠.

٢٠- زين، نور الدين الزين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادو دولتي سورية ولبنان، طبعة ثانية، دار النهار، ١٩٧٧.

راجع: Howard, Harry, N. The King. Crane Commission, Beirut KHAYAT, 1963

٢١- بيهم، محمد جميل: العهد المخضرم في سورية ولبنان ١٩١٨-١٩٢٢، بيروت ١٩٦٨، راجع كذلك د. حسان حلاق، مؤتمر الساحل والأفضية الأربعة، الدار الجامعية، بيروت ٩٨٢.

٢٢- جريدة الإنشاء الطرابلسية، العدد ١٧، ١٤ تشرين الأول ١٩٤٦.

- ٢٣- حلاق، حسان: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، مرجع سابق، ص ١٢٦-١٣١.
- ٢٤- المرجع نفسه، ص ١٢٨٠.
- ٢٥- جريدة لسان الحال البيروتية، عدد ٨٨٢٧، تاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣، تحت عنوان: إعادة ولكنها بغير إفادة، ص ١.
- ٢٦- السعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، ٣ مجلدات، القاهرة، بدون تاريخ، ج ٢، ص ٢٦٤.
- ٢٧- قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٩، طبعة أولى دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥، ص ١٠١.
- ٢٨- السفرجلاني، محي الدين: تاريخ الثورة السورية، دار الطليعة، دمشق ١٩٦١، ص ١٠١.
- ٢٩- قرقوط، ذوقان: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سورية المعاصر، ١٩٧٧، ص ٢٠٠-٢٠١.
- ٣٠- الفرغلاني، محي الدين: تاريخ الثورة السورية، مرجع سابق، ص ٢٠٤٠.
- ٣١- مراد، محمد: العلاقات اللبنانية السورية في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣، العلاقات الاقتصادية والسياسية، رسالة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٠، ص ٢٥٠.
- ٣٢- المرجع نفسه، ص ٢٥٠.
- ٣٣- المرجع نفسه، ص ٢٥٠.
- ٣٤- الرئيس، منير: الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، جزء أول، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٩.

٣٥- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، طبعة ثانية ١٩٧٥، ص ٣٠٩.

٣٦- الرئيس، منير: الكتاب الذهبي، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ٦٠٩.

٣٧- مراد، سعيد: الحركة الوحدوية في لبنان، مرجع سابق، ص ٨٣.

٣٨- مراد، سعيد: مؤتمرات الساحل الأولى ١٩٢٠-١٩٢٦، مجلة الفكر عدد ٣٥-٣٦، كانون الثاني - شباط، ص ١٠٩.

٣٩- قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

٤٠- السفرجلاني، منير: تاريخ الثورة السورية، مرجع سابق، ص ١١٣٠.

٤١- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص ٢١٢٠.

٤٢- مراد، سعيد: العلاقات اللبنانية السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

٤٣- الخوري، بشارة: ملحق "النهار السنوي"، ١٩٧٥، ص ٤٨-٥١.

٤٤- مراد، محمد: المرجع السابق، ص ٢٩٨.

٤٥- المرجع نفسه، ص ٢٩٩.

٤٦- راجع حلاق، حسان: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة، مرجع سابق.

٤٧- محسن، إبراهيم:

Le Mouvement National unioniste Libanais dans les quatre CAZAS annexés au Mont-Liban (1914-1943), thèse doctorat d'Etat, AIX-en-provence, 1980, PP.285-276.

٤٨- الجندي، أدهم: تاريخ الثورات السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق ١٩٦٠، ص ٢١٦.

- ٤٩- مراد، محمد: مرجع سابق، ص ٦٠.
- ٥٠- قرقوط، ذوقان: تطور الحركة الوطنية في سورية، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.
- ٥١- سعيد، أمين: الثورة العربية الكبرى، ٣ مجلدات، القاهرة، ص ٥٤٦.
- ٥٢- المرجع نفسه، ص ٥٤٥-٥٤٦.
- ٥٣- مراد، سعيد: مرجع سابق، ص ١٣٣.
- ٥٤- حلاق، حسان: مرجع سابق، ص ١٣٠.
- ٥٥- الصلح، عادل: حزب الاستقلال الجمهوري، من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي، طبعة أولى، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٢.
- ٥٦- ضاهر، مسعود: لبنان الاستقلال، الميثاق، والضيعة، طبعة أولى، معهد الاتحاد العربي، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٣-٢٥.
- 57- N. Dahdah: "Evolution Historique du Liban, Mexico, 1964, P.37".
- ٥٨- عوض، وليد: أصحاب الفخامة، رؤساء لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧٥٠.
- ٥٩- بيهم، محمد جميل: قوافل العروبة ومواقبها خلال العصور، الجزء الثاني، ص ١٠١، بيروت.
- ٦٠- المرجع نفسه، ص ١٠٣.
- 61- M.A.E., Carton 413, DOSSIER N° 21, Liban, PP. 800-801
- ٦٢- سالم، يوسف: ٥٠ سنة مع الناس، دار النهار، بيروت ١٩٧٥، ص ٨٠.
- 63- M.A.E. Carton 413, PP. 800-801.
- 64- M.A.E. Carton 413, PP. 800-801.

- ٦٥- ضاهر، مسعود: لماذا رفضت فرنسا وصول مسلم إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، السفير تاريخ ٢٥-٢٧-٢٨ آذار ١٩٧٩.
- ٦٦- مراد، سعيد: الحركة الوحدوية، مرجع سابق، ص ١٦١.
- ٦٧- المرجع نفسه، ص ١٦٩.
- ٦٨- الجسر، باسم: ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ٥٩-٦٠.
- ٦٩- المرجع نفسه، ص ٧٨. حول موضوع أسباب التقارب المسلم - المسيحي يمكن العودة إلى عادل الصلح (حزب الاستقلال الجمهوري، وبشارة الخوري) حقائق لبنانية وادمون رباط: La Formation Historique...
- ٧٠- ضاهر، مسعود: لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥.
- ٧١- حلاق، حسان: التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، مع دراسة العلاقات اللبنانية - العربية، والعلاقات اللبنانية - الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ١٨٨-١٨٩.
- ٧٢- المرجع نفسه: ص ٢٤٠.
- ٧٣- جريدة العمل (الكتائبية)، عدد ٢١٠، تاريخ ٥ تشرين أول ١٩٤٦.
- ٧٤- جريدة النهار (البيروتية)، ١٠ آذار ١٩٤٦.
- ٧٥- جريدة النهار، ٢٠ آذار ١٩٤٦.
- ٧٦- المرجع نفسه، ٢٥ آذار ١٩٤٦.